وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

ضمانات تحقيق التّنمية الاقتصاديّة

في العراق

رسالة تقدّم بها الطّالب

علي فاضل كاظم الخالدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إشراف

الأستاذ الدكتورة

سناء محمد سدخان

أستاذ القانون العام

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف الآية (٥٥)

الإهـــــداء

إلــى ... من علمني العطاء دون انتظار .. أرجو من الله عز وجل أن يَمُدَّ في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول إنتظار..... والدي العزيز

إلــى... التي حملتني وهناً على وهن .. وقاست وتألّمت لألمي .. وسمِعت طرب الليل من أجلي ..... أمي الحبيبة

إلــى ... مـــن أفتخر وأعــتزُّ بهـم دوماً .. مـن أشـدُّ بهــم أزري ..... إخـوتي الأعــزاء

إلــى ... شريكة حياتي ورفيقة دربي .. من تشاركني الحياة بالسراء والضراء ..... زوجتي

إلــى ... من أرى التفاؤل بعينيهم .. ولمحبتهم أزهرت أيامي وتَفَتَّحت براعمٌ للغد ..... أولادي فاطمة الزهراء و محمد

إلــى ... كل من علّمني حرفاً ومدَّ لي يد العون والمساعدة ..... الباحثين فــي مجــال القانون

أهدي إليهم هذا الجهد العلمي

الباحث

شكرٌ وعرفان

الحمد لله الذي هو أوّل المحمودين بالحمد ، وأوّل الممدوحين بالثناء والمجد ، الحمد لله جزيل العطاء سابق النعماء على ما حباني من نعمةٍ وما أفاء عليَّ من عظيم فضله وعطائه حمداً متواتراً متسقاً ومتوالياً مستوسقاً والصلاة والسلام على أفضل خلقه أجمعين النبيّ الأكرم محمد وعلى أهل بيته الميامين وأصحابه المنتجبين .

لا يسعني بعد إتمام كتابة هذه الرسالة إلا أن أتقدم بكل معاني الشكر والثناء التقدير إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة (**سناء محمد سدخان**) التي تفضّلت بقبول الإشراف على رسالتي وواكبت إنجازها وجادت بتوجيهاتها وملاحظاتها السديدة لإتمامها ولم تدّخر جهداً لتوجيه النصح والإرشاد والمشورة طيلة مدة الكتابة فجزاها الله عني خير الجزاء وأسأله تعالى أن يحفظها ذخراً لطلبة العلم والباحثين .

والشكر موصولٌ وبأحرفٍ من نور إلى أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف ممن تتلمذت على أيديهم ونهلت من علمهم ومعرفتهم في السنة التحضيرية عمادةً وتدريسيين وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور(**صعب ناجي عبود**) والأستاذ الدكتور(**عباس عبود عباس**) والأستاذ الدكتور(**علي عادل إسماعيل**) والأستاذ الدكتور (**علي سعد عمران**) والأستاذ الدكتورة (**سحر جبار يعقوب**) تقديراً وإمتناناً .

كما أسدي عظيم شكري وتقديري – مقدماً – للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين سوف يتولون تقييم هذا الجهد لقبولهم مناقشة رسالتي ولما سيجودون به من ملاحظات وتوجيهات سديدة تُغني الرسالة وتُعلي من شأنها .

ولايفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى موظفي المكتبات العلمية في كل من معهد العلمين للدراسات العليا ، وكلية القانون في جامعة كربلاء ، وكلية الحقوق في جامعة النهرين ، وكلية الإدارة والإقتصاد في جامعة كربلاء ، والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ، والعتبات الحيدرية والحسينية والعباسية المقدسات ، لحرصهم في مد يد العون والمساعدة للطلبة والباحثين في توفير المصادر والمراجع العلمية وتفانيهم وإخلاصهم في عملهم .

ومن الوفاء أن أتوجه بعظيم شكري وثنائي وإن كان الشكر لا يكفي إلى والدي ووالدتي وإخوتي وزوجتي وأولادي وأصدقائي الذين وقفوا معي طيلة مدة الدراسة والبحث وماتحملوه منّي من تقصير كبير تجاههم لإنشغالي في الدراسة فجزاهم الله خير الجزاء وأطال في أعمارهم

الباحث

المستخلص

تعد السياسة التنموية أحد مرتكزات السياسة العامة للدولة التي تحدد توجهاتها الاقتصادية وأهدافها وبرامجها لإدارة وإستثمار الموارد المالية والثروات الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني يتميّز بالثبات الاستقرار والقدرة على المنافسة ومواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية المختلفة من خلال تعزيز وسائل الإدارة الفعّالة للتنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من تشريعات وسياسات وبرامج إقتصادية واضحة ووضعها موضع التطبيق والتنفيذ وتوفير المقومات الأساسية لها من حيث الموارد والتخصيصات المالية الكافية لتغطية المشاريع الاقتصادية – الخدمية والإنتاجية – والكوادر البشرية التي تتمتع بالكفاءة والنزاهة ، فضلاً عن اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي بجميع مستوياته وآجاله وتخفيف أعباء الإدارة في العملية التنموية وإعادة ترتيب أدوارها

وفي إطار سعيها إلى تحقيق الأهداف والبرامج التنموية وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي فقد تبنّت الدولة العديد من الخطط والبرامج الاقتصادية للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني ومعالجة الإختلالات الهيكلية والمؤسساتية في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتنويع مصادر الإيرادات وتجنب الريعية النفطية في تمويل الموازنة العامة الإتحادية ، إلا أنَّ تلك الجهود والبرامج لم تحقق الأهداف المبتغاة منها بصورة فاعلة نتيجةً لغياب الرؤية الاقتصادية الواقعية وإنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وإنخفاض الكفاءة المؤسساتية لمؤسسات الدولة وضعف التنسيق بينها ، فضلاً عن قلة التخصيصات المالية الإستثمارية الموجهة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية وتدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي التنموي وجعل القطاع النفطي وما يتعرض له من تقلبات في الأسعار المورد الرئيس لتمويل المشاريع الإستثمارية .

إن عملية التنمية الاقتصادية ذات الأهمية البالغة في حياة الدول والشعوب ومن أجل أن تكون فاعلة ومؤثرة وتسير وفقاً لما هو مخطط لها في الدستور والقوانين والسياسات والبرامج الحكومية من حيث إستثمار موارد البلد وتنويع مصادره لا بد من إحاطتها بمجموعة من الضمانات القانونية التي تضمن فاعليتها وديمومتها ، فضلاً عن ضمان عدم خروج أو إنحراف الإدارة عما هو مرسوم لها من أهداف وإلتزامها بمبدأ المشروعية ، وتتمثل تلك الضمانات بوجود جهات وأجهزة رقابية مختصة (قضائية وغير قضائية) تتمتع بالاستقلال والحياد وتتصدى لمراقبة أعمال وتصرفات الإدارة فيما لو حادت عن جادة الصواب وابتعدت عن تحقيق النفع العام .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر و عرفان	جـ
المحتويات	د - هـ
المقدمة	١ – ٣
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	٤ – ٧٤
المبحث الأول : التعريف بالتنمية الاقتصادية	٥ – ٣٨
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية	٥ – ٢٠
الفرع الأول : مدلول التنمية الاقتصادية	٦ – ١١
الفرع الثاني : ذاتية التنمية الاقتصادية	١٢ – ٢٠
المطلب الثاني : الأساس القانوني للتنمية الاقتصادية	٢٠ – ٣٨
الفرع الأول : الأساس الدولي للتنمية الاقتصادية	٢١ – ٣٢
الفرع الثاني : الأساس الوطني للتنمية الاقتصادية	٣٢ – ٣٨
المبحث الثاني : متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	٣٩ – ٧٤
المطلب الأول : متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية	٣٩ – ٥٤
الفرع الأول : المتطلبات المادية للتنمية الاقتصادية	٤٠ – ٤٧
الفرع الثاني : المتطلبات التنظيمية للتنمية الاقتصادية	٤٧ – ٥٤
المطلب الثاني : معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية	٥٥ – ٧٤
الفرع الأول : المعوقات القانونية للتنمية الاقتصادية	٥٥ – ٦٥
الفرع الثاني : المعوقات المالية للتنمية الاقتصادية	٦٥ – ٧٤

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : وسائل وضمانات تحقيق التنمية الاقتصادية	٧٥ – ١٥٠
المبحث الأول : وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية	٧٦ – ١١٦
المطلب الأول : الوسائل التنظيمية لتحقيق التنمية الاقتصادية	٧٦ – ١٠٠
الفرع الأول : الوسائل التشريعية لتحقيق التنمية الاقتصادية	٧٧ – ٨٩
الفرع الثاني : الوسائل التنفيذية لتحقيق التنمية الاقتصادية	٩٠ – ١٠٠
المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية	١٠١ – ١١٦
الفرع الأول : دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد العراقي	١٠١ – ١٠٦
الفرع الثاني : وسائل القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية	١٠٦ – ١١٦
المبحث الثاني : ضمانات تحقيق التنمية الاقتصادية	١١٧ – ١٥٠
المطلب الأول : الضمانات غير القضائية لتحقيق التنمية الاقتصادية	١١٧ – ١٣٧
الفرع الأول : الضمانات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية	١١٨ – ١٢٤
الفرع الثاني : الضمانات الإدارية لتحقيق التنمية الاقتصادية	١٢٤ – ١٣٧
المطلب الثاني : الضمانات القضائية لتحقيق التنمية الاقتصادية	١٣٨ – ١٥٠
الفرع الأول : رقابة القضاء الدستوري لتحقيق التنمية الاقتصادية	١٣٨ – ١٤٣
الفرع الثاني : رقابة القضاء العادي و الإداري لتحقيق التنمية الاقتصادية	١٤٣ – ١٥٠
الخاتمة	١٥١ – ١٥٥
قائمة المصادر	١٥٦ – ١٧١
Abstract	A